E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/AC.51/1994/4
3 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الرابعة والثلاثون (الجزء الأول)
١٦ - ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤
البند ٤ (ز) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل البرنامجية: التقييم

التقييم المتعمق للبرنامج ٤٥، أفريقيا: الحالة الاقتصادية الحرجة والانتعاش والتنمية

تقرير مرحلي للأمين العام

موجز

قررت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثالثة والثلاثين إجراء تقييم متعمق للبرنامج ٤٥ من الخطة المتوسطة الأجل، افريقيا: الحالة الاقتصادية الحرجة والانتعاش والتنمية، للنظر فيه في عام ١٩٩٦.

ويتضمن هذا التقرير استعراضا لوضع البرنامج ٤٥ وتشكيله وموارده والأنشطة التي تم الاضطلاع بها في الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣. وتقدم توصيات بشأن (أ) تعبئة الموارد وتنسيق الأنشطة الإعلامية وضرورة زيادة الدعاية والموارد؛ (ب) فيما يتعلق بعمل فريق الشخصيات الرفيعة المستوى المعني بالتنمية في افريقيا وفيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا.

ويختتم هذا التقرير بتقديم توصيات منهجية بإجراء دراسة متابعة لاستجابة الأمم المتحدة على نطاق المنظومة للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا، بما في ذلك الانتعاش والتنمية.

* E/AC.51/1994/1.

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١ - ٩	٤
	ألف - المنهجية	١ - ٤	٤
	باء - آليات التنسيق والرصد قبل إنشاء البرنامج ٤٥	٥ - ٩	٥
	١ - برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠	٥	٥
	٢ - الاستعراض والتقييم النهائيان لبرنامج العمل	٦ - ٨	٥
	٣ - تقييمات آليات التنسيق والرصد	٩	٧
ثانيا -	وضع البرنامج ٤٥ من الخطة المتوسطة الأجل	١٠ - ١٤	٨
	ألف - إنشاء البرنامج ٤٥	١٠ - ١١	٨
	باء - البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات	١٢ - ١٣	٩
	جيم - خطة العمل على نطاق المنظومة	١٤	٩
ثالثا -	البرنامج ٤٥: الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧	١٥ - ١٩	١٠
رابعا -	الموارد	٢٠ - ٢٤	١٢
	ألف - الموارد اللازمة لآليات التنسيق والرصد قبل البرنامج ٤٥	٢٠	١٢
	باء - موارد البرنامج ٤٥	٢١ - ٢٥	١٣
	١ - الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣	٢١	١٣
	٢ - الموارد الخارجة عن الميزانية	٢٢	١٣
	٣ - الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥	٢٣ - ٢٥	١٤
خامسا -	البرنامج ٤٥: الأنشطة المضطلع بها والنتائج الأولية	٢٦ - ٤٢	١٥

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
ألف - البرنامج الفرعي ١، تعبئة الموارد	٢٦ - ٢٩	١٥
١ - الأنشطة المضطلع بها في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣	٢٦	١٥
٢ - الدعم الدولي للانتعاش الاقتصادي في افريقيا	٢٧	١٦
٣ - القيادة والتنسيق بوجه عام	٢٨ - ٢٩	١٧
باء - البرنامج الفرعي ٢، رصد وتقييم ومتابعة تنفيذ برامج العمل، بما في ذلك جوانبها المالية	٣٠ - ٣٤	١٨
١ - الأنشطة المضطلع بها، ١٩٩٢-١٩٩٣	٣٠	١٨
٢ - التنسيق على الصعيد الإقليمي	٣١ - ٣٤	١٩
جيم - البرنامج الفرعي ٣، شن حملة لإيجاد وعي عالمي	٣٥ - ٤٢	٢١
١ - الأنشطة المنفذة في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣	٣٥ - ٣٨	٢١
٢ - تنسيق أنشطة الإعلام	٣٩	٢٢
٣ - ضرورة زيادة الدعاية والتوعية	٤٠ - ٤١	٢٣
دال - تنفيذ البرنامج الجديد: أوجه القلق المعرب عنها	٤٢	٢٤
سادسا - التوصيات	٤٣ - ٥٠	٢٤
ألف - توصيات بشأن البرنامج ٤٥	٤٣ - ٤٨	٢٤
باء - توصيات بشأن إجراء دراسة على نطاق المنظومة	٤٩ - ٥٠	٢٦
جيم - الاستعراض الحكومي الدولي المتخصص	٥١	٢٧

أولا - مقدمة

ألف - المنهجية

١ - أوصت لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها الثالثة والثلاثين، بإعداد تقييم متعمق للبرنامج ٤٥ من الخطة المتوسطة الأجل، أفريقيا: الحالة الاقتصادية الحرجة والانتعاش والتنمية[١]، لكي تنظر فيه في عام ١٩٩٦[٢].

٢ - ويقدم هذا التقرير المرحلي، على النحو الذي أوصت به لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السابعة والعشرين، "الاستنتاجات الأولية التي يمكن أن تستمد من المعلومات المتوافرة بالفعل"[٣]. كما يقترح هذا التقرير المرحلي عددا من التوصيات لكي تنظر فيها لجنة البرنامج والتنسيق في المجالات التي تؤيد فيها الاستنتاجات الأولية النتائج، إلى جانب التوصيات المنهجية بإجراء دراسة متابعة.

٣ - ويعتبر البرنامج ٤٥، أفريقيا: الحالة الاقتصادية الحرجة والانتعاش والتنمية، جديدا نسبيا؛ فقد تم إنشاؤه لأول مرة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧، في أعقاب توصية لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثلاثين لعام ١٩٩٠. ويتسم هذا البرنامج أساسا بطابع تنسيقي حفاز، نظرا لأن الأنشطة المحددة التي يتعين أن تضطلع بها الأمم المتحدة والمعينة في برنامج العمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا والمقررات الحكومية الدولية اللاحقة ذات الصلة تنعكس في عدد من برامج الخطة المتوسطة الأجل. ويرجع أصل البرنامج ٤٥ إلى الجهود التي بذلت في مطلع الثمانينات لمعالجة الحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا من خلال تعاون وكالات الأمم المتحدة المعنية على إجراء تقييمات مشتركة للحالة وتوجيه انتباه المجتمع الدولي إليها، وتعبئة الموارد اللازمة لمساعدة البلدان الأفريقية. وتم على سبيل المثال، إصدار المنشور الدوري "انتعاش أفريقيا" الذي يعتبر "مركز نشاط إدارة شؤون الإعلام"[٤] بالنسبة للوعي العالمي بالحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا، البرنامج الفرعي ٣ من البرنامج ٤٥، لأول مرة في شباط/فبراير ١٩٨٧، ليخلف منشورا دوريا آخر.

٤ - ويرد في الفروع من 'ثانيا' إلى 'خامسا' من هذا التقرير موجز للعملية التي تم فيها تشكيل الملامح الأساسية للبرنامج ٤٥ والجوانب الرئيسية لتنفيذه حتى الآن.

باء - آليات التنسيق والرصد قبل إنشاء البرنامج ٤٥

١ - برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

٥ - قررت الجمعية العامة في عام ١٩٨٥ أن تعقد في نيويورك عام ١٩٨٦ دورة استثنائية للجمعية العامة على المستوى الوزاري للنظر المتعمق في الحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا (القرار ٤٠/٤٠). وكانت هذه هي المرة الأولى التي تعالج فيها مشكلة إقليمية بهذه الطريقة. وفي حزيران/يونيه ١٩٨٦، اعتمدت الجمعية العامة برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠. وفي القرار د إ - ٢/١٣، طلبت الجمعية العامة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها أن تشارك مشاركة تامة في برنامج العمل وأن تدعم تنفيذه؛ ورجت أيضا من الأمين العام أن يرصد عملية تنفيذ برنامج العمل. وتم في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ إنشاء لجنة توجيهية تابعة للأمم المتحدة لبرنامج العمل. وتتألف هذه اللجنة التوجيهية من الرؤساء التنفيذيين للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وإدارة التعاون التقني لأغراض التنمية، وإدارة شؤون الإعلام، ومكتب المسائل السياسية الخاصة، باشتراك كيانات أخرى تابعة للمنظومة؛ وكانت هذه اللجنة تجتمع دوريا برئاسة المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي، والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا كنائب للرئيس. وكان أمين اللجنة مسؤولا عن القيام بدور مركز تنسيق في المقر للأنشطة المتصلة بتنفيذ برنامج العمل. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لكي تعمل بمثابة الجناح التنفيذي للجنة التوجيهية برئاسة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وكانت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تتحمل المسؤولية عن أنشطة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي[٥].

٢ - الاستعراض والتقييم النهائيان لبرنامج العمل

٦ - وفي عام ١٩٩٠، وبعد استعراض منتصف الفترة الذي اجري عام ١٩٨٨، قررت الجمعية العامة في القرار ١٧٨/٤٥ إنشاء لجنة جامعة مخصصة لإعداد الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج العمل لتقديمهما للدورة السادسة والأربعين. وقد تضمن الاستعراض النهائي عددا من النقاط الهامة (انظر القرار ١٥١/٤٦، المرفق، الجزء 'أولا'، الفقرات ٢ و ٦ و ١١):

"التزم برنامج العمل الصمت بشأن من يتصرف إذا ما استجدت ظروف خارجية طارئة وغير متوقعة دفعت ببرنامج العمل بعيدا عن طريقه المرسوم؛ فضلا عن أن آلية استعراض البرنامج لم تتصد بوضوح لهذه المسألة.

...

"وكانت إعادة تشكيل برامج منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا بحيث يكون محورها أهداف برنامج العمل عملا أصيلا ومستمرا، وإن لم يتسع في حد ذاته لكي يضع تلك الأهداف في بؤرة حوار السياسات أو تعبئة الموارد.

...

"وثمة سبب آخر لهذا السجل من عدم النجاح لعله قلة النقاش أو الحوار بين الأمم المتحدة والحكومات بشأن الخبرة المكتسبة في تنفيذ برنامج العمل".

٧ - وعرض الوزراء الأفارقة المسؤولون عن التنمية والتخطيط في الميدان الاقتصادي للجنة الجامعة المخصصة المذكورة في الفقرة ٦ أعلاه، تقيمهم الجماعي لتنفيذ برنامج العمل وتحديدا للتدابير التي يلزم اتخاذها خلال السنوات القادمة[٦]. واعترف الوزراء بأن استجابة منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج العمل كانت إيجابية بصورة عامة (الفقرة ٥٠)؛ بيد أنه كان من رأيهم أن برنامج العمل لم يكن له سوى أثر إيجابي ضئيل على أداء الاقتصاد الأفريقي (الفقرة ٥٣). وخلص الوزراء إلى استنتاج مفاده أن أفريقيا، في ضوء تجربة برنامج العمل، لا تحتاج إلى برنامج عمل آخر؛ "فأفريقيا ملتزمة بالفعل بوصفها عضوا في المجتمع الدولي بالاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، وهناك برامج إقليمية قائمة بقدر أكبر من كاف" (الفقرتان ٦٧-٦٨).

٨ - وفي مشاورات المائدة المستديرة بين الشمال والجنوب[٧] المعقودة في أوتاوا في حزيران/يونيه ١٩٩١ بشأن التحديات التي تواجهها أفريقيا في التسعينات -- وهي إحدى المساهمات في الاستعراض النهائي لبرنامج العمل -- احتج بأنه مهما يكن ما يتفق عليه داخل الأمم المتحدة، فإن الدول التجارية الرئيسية، على سبيل المثال، ستكون غير راغبة في التعهد بالتزامات جوهرية بشأن مسائل التجارة خارج إطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات)، أو ما يتعهد به المقرضون بشأن مسائل الدين خارج ناديي باريس ولندن. ولذلك، فإن أي اتفاق يتم التفاوض بشأنه في الأمم المتحدة قد يكون في أفضل الأحوال بمثابة حافز سياسي، يرمي إلى حفز المساعي الأخرى المتعلقة بأفريقيا والتي يجري العمل

بها بالفعل والتأثير فيها. ومهما يكن نطاق وطابع الميثاق الجديد الذي تم الاتفاق بشأنه فإنه ينبغي رصده بصورة أوثق، واشتراك الحكومات في تنفيذه على مستوى أعلى مما كان عليه الحال بالنسبة لبرنامج العمل.

٣ - تقييمات آليات التنسيق والرصد

٩ - تتضمن مختلف عمليات التقييم التي أجريت بين أيار/مايو ١٩٩٠ وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ تقييما لآليات تنسيق ورصد برنامج العمل؛ وتم إنجاز دراسة تقييمية للأمم المتحدة، وثلاث دراسات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهناك عدد من النتائج والتوصيات الواردة في التقييمات التي تعتبر ذات صلة بوضع أي برنامج يخلف برنامج العمل.

(أ) بشأن الأمانة المركزية للجنة التوجيهية:

'١' يحتاج المشروع إلى شخصيات معروفة وتتمتع بالاحترام على الصعيد الدولي لتركيز وتوجيه الاهتمام على الأزمة الاقتصادية في أفريقيا؛

'٢' ينبغي إعادة تشكيل الوحدة الخلف بتحديد أهداف يمكن بلوغها وخطة عمل قابلة للتحقيق؛ وينبغي أن تعكس الإضافة المتعلقة بالموظفين توقعات المشروع؛

'٣' ينبغي أن يركز المشروع الخلف على الدعوة إلى أهداف البرنامج الجديد والترويج لها. ويتعين إنشاء صلات بين المشروع على الصعيدين الإقليمي والدولي وتعزيزها؛

(ب) وفيما يتعلق بالرصد على الصعيد الإقليمي:

'١' يعتبر رصد تطورات السياسة والاتجاهات الاقتصادية وتنفيذ برنامج العمل في ٥١ بلدا مهمة تقتضي، حتى مع الدعم غير الرسمي من الإدارات التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا، وكل من وكالات منظومة الأمم المتحدة وكذلك أفرقة العمل المشتركة بين الوكالات، وجود هيكل أكثر تعقيدا وعددا أكبر من الموظفين مما هو متوافر (موظفين من الفئة الفنية واثنين من فئة الخدمات العامة)؛

'٢' يتعين أن يكون أول عمل يتولاه المشروع الخلف توعية جميع المستعملين النهائيين بوجود برنامج جديد بالفعل؛

'٣' يعتبر الرصد في إطار برنامج العمل عملية داخلية إلى حد بعيد؛ وينبغي لأي ترتيب يتخذ في المستقبل أن يربط الزعماء الأفارقة وممثلي الجهات المانحة بالمتابعة بصورة أوثق. كما أن من المستصوب ربط ممثلي القطاع الخاص والمؤسسات اللامركزية.

ثانيا - وضع البرنامج ٤٥ من الخطة المتوسطة الأجل

ألف - إنشاء البرنامج ٤٥

١٠ - في عام ١٩٨٨، وفي القرار ٢٧/٤٣ المتعلق باستعراض منتصف المدة لبرنامج العمل، خلصت الجمعية العامة الى استنتاج مفاده أنه لضمان قدرة الأمين العام على النهوض بأعباء مسؤولياته فيما يتعلق ببرنامج العمل، ينبغي توفير الدعم الملائم للجنة التوجيهية وأمانة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات طيلة مدة البرنامج، وينبغي توفير تمويل كاف لهذا الغرض من الميزانية ومن خارج الميزانية. كما تم التوصل الى استنتاجات مماثلة من جانب لجنة البرنامج والتنسيق في عام ١٩٨٩[٨] ومن جانب الجمعية العامة في عام ١٩٩٠ في القرار ١٧٨/٤٥. وبعد قيام لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها الثلاثين، بمناقشة البرنامج ١١، القضايا والسياسات العامة، بما في ذلك التنسيق، من الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٧-١٩٩٢، خلصت اللجنة الى استنتاج مفاده أن البرنامج الفرعي ٥ من البرنامج ١١ ينبغي أن يحسن ويوسع ليصبح برنامجا مستقلا للإنتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا. وأعربت اللجنة في دورتها الثلاثين المستأنفة عن الارتياح العام لفحوى ووجهة البرنامج الجديد ، أفريقيا: الحالة الاقتصادية الحرجة والانتعاش والتنمية، الذي أعد مع مراعاة التعليقات التي أبدتها اللجنة. ورأت اللجنة أنه ينبغي موالاة صقل المحتوى البرنامجي للبرنامج في ضوء المقررات اللاحقة التي قد تتخذها الجمعية العامة وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية، فضلا عن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج العمل اللذين سيعدان للدورة السادسة والأربعين للجمعية[٩]. وقد اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٥٣/٤٥ المتعلق بتخطيط البرامج، الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ ، هي وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأنها، وأحاطت علما بالأولويات الشاملة الخمس للخطة المتوسطة الأجل وأن أحد هذه الأولويات يتمثل في الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا.

١١ - وطلبت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثلاثين من الأمين العام، بوصفه رئيسا للجنة التنسيق الإدارية، أن يعد خطة عمل شاملة للمنظومة تستهدف الإنعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا، مع مراعاة تطور الحالة، وأن يقدمها الى الدورة الثانية والثلاثين للجنة، في عام ١٩٩٢[٩].

باء - البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

١٢ - في عام ١٩٩١، وفي سياق القرار ١٥١/٤٦ المتعلق بالاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج العمل، اعتمدت الجمعية العامة البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات (القرار ١٥١/٤٦، المرفق الثاني). ويشمل الدور الرئيسي الذي عهد به الى منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ البرنامج الجديد المؤسسات والوكالات التي ينبغي لها، كل في مجالها وقطاعها، أن تبتكر برامج محددة لأفريقيا تتسق مع عناصر البرنامج، وأن تكرس ما يكفي من الموارد لتنفيذها.

١٣ - وينص البرنامج الجديد على أنه ينبغي أن تساهم منظومة الأمم المتحدة في كفالة متابعة ورصد تنفيذ البرنامج الدولي على نحو كفء؛ وعلى وجه التحديد، سيكون للتقييم المستمر لأداء أفريقيا في المجالات المجملة في البرنامج أثر كبير في المحافظة على الزخم داخل افريقيا وخارجها، وأخيرا لتجديد الالتزامات بالأهداف والغايات المتفق عليها. كما يشدد البرنامج على أن متابعة تنفيذ البرنامج الجديد ورصده وتقييمه، ستتطلب المشاركة الكاملة من جانب الحكومات ومؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن مشاركة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. ونظرت الجمعية العامة في عام ١٩٩٣ بشكل أولي في تنفيذ البرنامج، ومن المقرر أن يكرس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعض جزئه الرفيع المستوى لنفس المسألة في عام ١٩٩٥.

جيم - خطة العمل على نطاق المنظومة

١٤ - في عام ١٩٩٢، نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والثلاثين في تقرير الأمين العام عن خطة العمل على نطاق المنظومة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا، الذي سبق أن طلبته اللجنة في دورتها الثلاثين. وتستخدم خطة العمل إطار البرنامج الجديد وترمي الى توفير أساس للاجراءات المتماسكة والمنسقة التي تتخذها مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك برامج التمويل التابعة لها ومؤسسات بريتون وودز[١٠]. ولاحظت اللجنة في استنتاجاتها أن البرنامج ذو هيكل يمثل تجميعا للأنشطة واعتبرته بمثابة خطوة أولى نحو وضع نهج أكثر تكاملا. وأوصت اللجنة بأن تقوم فرقة العمل المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا برصد الخطة واستكمالها. وقررت اللجنة أن تبقي تنفيذ الخطة على الصعيد الحكومي الدولي قيد الاستعراض بالنظر الى ضرورة متابعة وتنفيذ الخطة مع لجنة التنسيق الإدارية في مرحلة لاحقة. وأوصت لجنة البرنامج والتنسيق بتقديم التنقيحات للنظر فيها في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٦ وبعد ذلك وفقا لما تقرره اللجنة؛ كما أوصت لجنة البرنامج والتنسيق بأنه في ضوء أهمية الخطة وعدم نجاح برنامج العمل للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠، ينبغي أن يقوم الأمين العام بدور قيادي في تنفيذها بصفته رئيسا للجنة التنسيق الإدارية[١١].

ثالثا - البرنامج ٤٥: الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧

١٥ - نصت الخطة المتوسطة الأجل التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ١٩٩٠ على أن البرنامج ٤٥ يكمل الأنشطة المحددة التي ستضطلع بها الأمم المتحدة والمبينة في برنامج العمل [البرنامج الجديد حاليا] والمقررات الحكومية الدولية اللاحقة ذات الصلة التي تنعكس في عدد من برامج الخطة المتوسطة الأجل، ولاسيما البرنامج ٣٠، التعاون الاقليمي من أجل التنمية في افريقيا. كما أشارت الخطة الى قرار الجمعية العامة دإ - ٢/١٣ ، لا سيما وأن الجمعية العامة قد طلبت من الأمين العام أن يقوم بتنسيق المساعدة والدعم من المؤسسات والوكالات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة، وذلك من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج العمل. وتهدف الأنشطة التي سيضطلع بها في اطار هذا البرنامج الى تحقيق ما يلي[١٢]:

(أ) ضمان قيام المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة بمعالجة ما يواجه افريقيا من مشاكل حرجة معالجة فعالة وعاجلة وبطريقة منسقة؛

(ب) تشجيع المجتمع الدولي على ترجمة التزامه بمساعدة افريقيا على تحقيق التنمية الاقتصادية والتحول الى تدابير فعالة في مجال السياسة العامة؛

(ج) تعبئة المزيد من تدفقات الموارد الى افريقيا؛

(د) زيادة الوعي العالمي بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا، واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحسين هذه الحالة؛

(هـ) تقديم الدعم الى البلدان الافريقية في جهودها لتعزيز قدرتها الذاتية بهدف تحقيق النمو والتنمية المستمرين وذلك عن طريق القيام، في جملة أمور، وبناء على طلب الحكومات فرادى، بإسداء مشورة عن الاصلاحات المناسبة للسياسة الاقتصادية.

١٦ - وتنص الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ ، بالصيغة التي اعتمدتها الجمعية العامة في القرار ٤٧/٢١٤، مع مراعاة التنقيحات التي أدخلت عليها على ما يلي[١٣]:

(أ) سيوفر وكيل الأمين العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، (لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة حاليا) وفقا للمسؤوليات الموكولة إليه، القيادة العامة والتنسيق العام للأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة دعما للانتعاش الاقتصادي والتنمية والتحول في افريقيا؛

(ب) وستمارس اللجنة الاقتصادية لافريقيا، وفقا للدور الذي تقوم به بوصفها المركز الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، القيادة الجماعية والمسؤولية عن التنسيق على الصعيد الاقليمي في تنفيذ هذا البرنامج؛ وستقوم اللجنة الاقتصادية لافريقيا كذلك بتزويد الهيئات الحكومية الدولية بمدخلات تحليلية، ولا سيما فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية الموضوعية والمتعددة القطاعات، وستقدم توصيات بشأن مناهج العمل الممكنة، كما ستضطلع بالأنشطة التنفيذية والفنية دعما للبرنامج؛

(ج) وستواصل إدارة شؤون الإعلام برنامجها الخاص لإبراز الاهتمامات الاقتصادية الافريقية؛

(د) وينبغي بذل مزيد من الجهود على الصعيد الوطني لتحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في سياق إطار البرمجة القطرية للأمم المتحدة ودور المنسق المقيم؛

(هـ) وسيكون وكيل الأمين العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية [إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة حاليا]، بالتعاون الوثيق مع الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا، مسؤولا عن تنسيق إعداد خطة العمل على نطاق المنظومة التي طلبتها لجنة البرنامج والتنسيق.

١٧ - وقد كونت الخطة المتوسطة الأجل البرامج الفرعية التالية:

البرنامج الفرعي ١: تعبئة الموارد

البرنامج الفرعي ٢: رصد وتقييم ومتابعة تنفيذ برامج العمل، بما في ذلك جوانبها المالية

البرنامج الفرعي ٣: شن حملة لإيجاد وعي عالمي بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا وليست هناك أولوية محددة فيما بين هذه البرامج الفرعية[١٤].

١٨ - واعتبرت الجمعية العامة في القرار ٢١٤/٤٧ أنه ينبغي تعزيز التدابير التي تم اتخاذها لتحسين تنفيذ برنامج العمل ١٩٨٦-١٩٩٠ وذلك لتيسير تنسيق وتنفيذ البرنامج الجديد للتسعينات، واعتمدت التنقيحات الأخرى للخطة، التي اقترحها الأمين العام، ولا سيما[١٥]:

(أ) مع مراعاة الخبرة المكتسبة في تنفيذ برنامج العمل، سينشئ الأمين العام فريقا استشاريا رفيع المستوى (أو فريقا من الشخصيات الرفيعة المستوى) يتكون من موظفين رفيعي المستوى من منظومة الأمم المتحدة وشخصيات مرموقة من جميع أنحاء العالم، يجتمع حوالي مرتين في السنة لتقديم توصيات

محددة بشأن تنفيذ البرنامج الجديد يمكن استخدامها كأساس لتقاريره المقدمة للاجتماع الرفيع المستوى التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والى الجمعية العامة؛

(ب) وستواصل فرقة العمل الحالية المشتركة بين الوكالات المعنية بافريقيا، المنشأة بموجب برنامج العمل السابق والتي يترأسها الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، دورها كاطار للمشاورات فيما بين الوكالات لرصد تنفيذ البرنامج الجديد وخطة العمل على نطاق المنظومة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا.

١٩ - واستجابة لتوصية لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الحادية والثلاثين، أنشأ الأمين العام أيضا داخل إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية [إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة حاليا]، وحدة منفصلة متميزة تعنى بأفريقيا ويرأسها منسق خاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا. وهذه الوحدة هي جهة التنسيق للقضايا المتعلقة بالانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، ولا سيما فيما يخص تنفيذ البرنامج الجديد. كما ستتولى تقديم الخدمات للفريق الاستشاري الرفيع المستوى.

رابعا - الموارد

ألف - الموارد اللازمة لآليات التنسيق والرصد قبل البرنامج ٤٥

٢٠ - من العسير رسم صورة دقيقة تماما للموارد التي تمت تعبئتها لتنسيق برنامج العمل ورصده مركزيا. فقد اتخذت المساهمات أشكالا مختلفة، مثل أموال مشاريع البرنامج الانمائي، والوظائف المعارة، والمنح الثنائية، والمساهمات العينية، ولم تتبع دورات الميزانية ذاتها، وبصفة عامة، لم تسجل مركزيا في الأمانة العامة. وفيما بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩١، بلغ اجمالي الأموال، في المتوسط، مليوني دولار لكل فترة سنتين لتكاليف الموظفين والتكاليف الأخرى. وكان عدد الموظفين الذين تم تخصيصهم على النحو التالي[١٦]:

أمانة اللجنة التوجيهية في المقر: ١ مد - ٢، و ١ مد - ١، و ٣ من الفئة الفنية، و ٣ من فئة الخدمات العامة

رصد وتقييم برنامج العمل في اللجنة الاقتصادية لافريقيا: ٢ من الفئة الفنية، و ٢ من فئة الخدمات العامة

حملة إيجاد وعي عالمي، في ادارة شؤون الاعلام: ٣ من الفئة الفنية، و ٣ من فئة الخدمات العامة

باء - موارد البرنامج ٤٥

١ - الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣

٢١ - في عام ١٩٩٢، استوعبت الميزانية العادية بعض الأنشطة ووظائف المشاريع التي كانت في السابق ممولة بالكامل في إطار برنامج العمل للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ من موارد خارجة عن الميزانية. وفيما يلي تحليل حسب البرامج الفرعية لموارد الميزانية البرنامجية المخصصة للبرنامج[١٧]:

البرنامج الفرعي	الوظائف	وجوه الإنفاق الأخرى (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
اللجنة الاقتصادية لافريقيا	وظيفة من الفئة الفنية	١٠٩,١
إدارة شؤون الإعلام	وظيفتان من الفئة الفنية ووظيفتان من فئة الخدمات العامة	٤٠٠,٠
		٥٨٥,٨

وفي إطار إعادة تشكيل الأمانة العامة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وفرت للبرنامج اعتبارا من تموز/يوليه ١٩٩٢، عن طريق إعادة توزيع الوظائف من مجالات أخرى، وظيفة برتبة مد - ٢ للمنسق الخاص لافريقيا وأقل البلدان نموا. وقد بلغ إجمالي الموارد المخصصة للوظائف ووجوه الإنفاق الأخرى ٤٠٠ ٥٢١ ١ دولار.

٢ - الموارد الخارجة عن الميزانية

٢٢ - يلتزم البرنامج الانمائي بتقديم دعم إضافي في الفترة بين تموز/يوليه ١٩٩٣ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ الى العناصر الثلاثة البرنامج ٤٥. ومن المتوقع أن تصل النفقات في نهاية المشروع الى أكثر من مليون دولار لمدة ٣٠ شهرا، سيخصص منها نحو ٠٠٠ ٥٥٢ دولار للبرنامج الفرعي ١، و ٠٠٠ ٢٥٠ دولار للبرنامج الفرعي ٢، و ٠٠٠ ١٠٠ دولار للبرنامج الفرعي ٣، باستثناء تكاليف الدعم العامة الادارية وتقييم المشاريع. وفيما يتعلق بمسألة الاستدامة بعد كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ عندما ينتهي دعم البرنامج الانمائي، فإن وثيقة مشروع البرنامج الانمائي[١٨]، توصي بوضع ترتيبات لاستيعاب الأنشطة في الميزانية العادية للأمم المتحدة. كما يوفر البرنامج الانمائي أموالا في اطار ميزانيات البرامج القطرية لرصد تنفيذ البرنامج الجديد

(انظر الفقرة ٣٤ أدناه). وتقوم الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة بتقديم تبرعات أخرى، معظمها لدعم حملة إيجاد وعي عالمي عن طريق الصندوق الاستئماني للدعم الإعلامي للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا الذي تديره إدارة شؤون الإعلام. وهذه المساهمات، التي تغطي جزءا من تكاليف انتاج وتوزيع برنامج "انتعاش افريقيا" وموظفيه غير الممولين من الميزانية العادية، آخذة في الانخفاض؛ فقد كانت ٠٠٠ ٣٨٦ دولار في عام ١٩٩٢، و ٠٠٠ ١٤٨ دولار في عام ١٩٩٣. وكان الموظفون الممولون من الموارد الخارجية عن الميزانية في نهاية فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ على النحو التالي:

في إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة: ١ من الفئة الفنية و ١ من فئة الخدمات العامة

في إدارة شؤون الاعلام: ١ من الفئة الفنية و ٢ من فئة الخدمات العامة

٣ - الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥

٢٣ - زادت الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ من الاعتمادات المرصودة في إطار البرنامج ٤٥[١٩]. إلا أن بعض الموارد الاضافية المعتمدة في إطار البرنامج الفرعي ١ هي لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل أقل البلدان نموا؛ ووضعت أنشطة الأمانة العامة الداعمة لهذا البرنامج هي والبرنامج الفرعي ١ من البرنامج ٤٥ في مكتب المنسق الخاص لافريقيا وأقل البلدان نموا. وإجمالي الموارد المخصصة تحت البرنامج ٤٥ ذاته هي كما يلي:

البرنامج الفرعي	الوظائف	وجوه الانفاق الأخرى (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة	وظيفة برتبة مد - ٢، ووظيفة برتبة مد - ١، ووظيفتان من الفئة الفنية، و ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة	١٦٧,٠
اللجنة الاقتصادية لافريقيا	وظيفة من الفئة الفنية	١٨١,٢
إدارة شؤون الاعلام	وظيفتان من الفئة الفنية ووظيفتان من فئة الخدمات العامة	٤٣١,٥
		٧٧٩,٧

والمبلغ الإجمالي المخصص للوظائف ووجوه الإنفاق الأخرى هو ٤٠٠ ١٠٢ ٣ دولار.

٢٤ - وتشمل الموارد السالفة الذكر مبلغا إضافيا مخصصا للاضطلاع بالأنشطة التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢١٤/٤٨ المتعلق بتنفيذ البرنامج الجديد، وتفصيلها على النحو التالي[٢٠]:

البرنامج ٤٥	وجوه الانفاق الأخرى) (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)
اجتماعات فريق الشخصيات الرفيعة المستوى	٩٥,٠
جمع البيانات وتحليلها، وتقديم الدعم إلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات	٦٧,٠
دراسة النظم والممارسات المالية في البلدان الافريقية	٣٠,٠
	١٩٢,٠

٢٥ - وفي الجزء 'ثانيا' من القرار ٢٢٨/٤٨، المتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، لاحظت الجمعية العامة "مقترح الأمين العام بشأن البرنامج الجديد، وطلبت الى الأمين العام أن ينظر في انشاء باب جديد في الميزانية لهذا البرنامج الجديد مع تقديم توصيات بشأن الموارد الاضافية وأن يقدم تقريرا عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين المستأنفة".

خامسا - البرنامج ٤٥: الأنشطة المضطلع بها والنتائج الأولية

ألف - البرنامج الفرعي ١، تعبئة الموارد

١ - الأنشطة المضطلع بها في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣

٢٦ - البرنامج الفرعي ١ هو العنصر الرئيسي لمكتب المنسق الخاص لافريقيا وأقل البلدان نموا. ووفقا للولاية الرئيسية للمكتب التي تستهدف تعبئة الموارد لمساعدة افريقيا، أبقى المكتب وفود الدول الأعضاء في المقر على علم بالأنشطة المتصلة بالبرنامج الجديد ونظم عقد اجتماعات مع ممثلي البلدان المانحة. وقد اشترك المكتب، مع الائتلاف العالمي لافريقيا وحكومة اليابان، في تنظيم مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في افريقيا، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣. والمؤتمر، "وهو أكبر مؤتمر من نوعه خلال عقد، من

المتوقع أن يعزز الدعم المقدم الى افريقيا"[٢١]. ويقدم المكتب خدمات الى فريق الشخصيات الرفيعة المستوى التابع للأمين العام عن طريق اعداد تقارير ووثائق معلومات أساسية لكي ينظر فيها. وفي الفقرة ٢ من القرار ٢١٤/٤٨، أحاطت الجمعية العامة علما مع التقدير بتشكيل الفريق، وطلبت أن يواصل هذا الفريق اجتماعاته بصورة منتظمة برئاسة الأمين العام. وأعد المكتب تقرير الأمين العام المقدم الى الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة عن "تعبئة موارد إضافية لتنمية افريقيا: دراسة بشأن التدفق العام للموارد الى افريقيا"، وطلب المكتب ونسق الصياغة النهائية للتقرير المعنون "الحاجة الى إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الافريقية وجدوى انشائه"[٢٢]. وساعد المكتب في إعداد الصيغة النهائية لتقرير الأمين العام عن "تنفيذ البرنامج الجديد" للتنمية في افريقيا في التسعينات[٢٣]. وخلال تلك الفترة، قام المكتب أيضا بإنتاج مواد إعلامية بما في ذلك نشرة إعلامية شهرية بعنوان "Unitetd Nations NADAF, Newsflash" وهي نشرة تعطي عرضا يوميا للبرنامج وللأنشطة المتصلة به الجارية في الأمم المتحدة والمستويات الأخرى، وكتيبات عن البرنامج الجديد، والبيانات الرئيسية التي يدلي بها الأمين العام بشأن التنمية في افريقيا، ومحاضر مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في افريقيا، وإعلان طوكيو ذي الصلة.

٢ - الدعم الدولي للانتعاش الاقتصادي في افريقيا

٢٧ - يوصي تقرير عام ١٩٩٣ المتعلق بتنفيذ البرنامج الجديد، في الفقرة ٩٨ منه، بتعزيز التعاون بين مؤسسات بريتون وودز والهيئات الأخرى في المنظومة التي تقدم مساعدات تقنية وتقوم بتنفيذ المشاريع والبرامج التي تدعمها المساعدة الانمائية الرسمية التساهلية المتعددة الأطراف أو المنح[٢٣]. وفيما يتعلق بتعبئة الموارد لافريقيا، يتعاون البرنامج الانمائي مع الأمانة المشتركة لمصرف التنمية الافريقي/اللجنة الاقتصادية لافريقيا/منظمة الوحدة الافريقية؛ كما يقوم البرنامج الانمائي بزيادة قدرته على المشاركة بصورة أنشط في اجتماعات الفريق الاستشاري التابع للبنك الدولي وبرنامج المساعدة الخاص[٢٤]. وكان لدى مكتب المنسق الخاص لافريقيا وأقل البلدان نموا برنامج للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ للتشاور مع البرنامج الانمائي والبنك الدولي، بهدف تشجيع وتعزيز اجتماعات الموائد المستديرة والفريق الاستشاري، بغية جعلها أكثر فعالية في تعبئة الموارد للبلدان الافريقية؛ وكان لديه أيضا برامج لتنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة الى البلدان الافريقية، بناء على طلبها، في الاعداد لعقد اجتماعات الموائد المستديرة والأفرقة الاستشارية. ولم تنفذ هذه الأنشطة بسبب اعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة للأمم المتحدة[٢٥]. وفي نهاية عام ١٩٩٣، أوصى فريق الشخصيات الرفيعة المستوى بإنشاء فريق عامل تابع له لمتابعة مبادرات الأمين العام مع مجموعة السبعة بشأن الدين الافريقي، مع التركيز بصفة خاصة على تخفيض الدين القائم لكفالة الاتساق في جميع البلدان المدينة التي تسير في طريق الإصلاح.

٣ - القيادة والتنسيق بوجه عام

٢٨ - يضطلع الأمين العام بالمسؤولية الكلية عن تنفيذ البرنامج الجديد، وهو أيضا رئيس لجنة التنسيق الإدارية، التي تضم في عضويتها الرؤساء التنفيذيين لجميع وكالات الأمم المتحدة. وتظل لجنة التنسيق الإدارية هي المحفل المناسب لضمان تنفيذ ومراقبة خطة العمل على نطاق المنظومة - وهي مساهمة منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ البرنامج الجديد. وجرى التوكيد على الدور الذي يمكن أن تضطلع به الآلية القائمة للجنة التنسيق الإدارية في تقرير عام ١٩٩١ عن خطة العمل على نطاق المنظومة؛ ووفقا للخطة، يمكن استخدام اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (المسائل البرنامجية) واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (الأنشطة التنفيذية) [الآن اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية] باعتبارهما محفلين على نطاق المنظومة لوضع نُهج متناسقة بشأن الجوانب البرنامجية والتنفيذية لتنفيذ الخطة[٢٦]. وردا على أسئلة وحدة التقييم المركزية، ذكرت أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أن قيام لجنة التنسيق الإدارية بوضع توصيات عملية تتعلق بتناسق برامج وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك التدابير المتعلقة بالمتطلبات الإجرائية لتعزيز اللامركزية، سيجعل للبرنامج الجديد دورا أكثر فعالية في حشد الدعم الدولي المتوقع. وعلى مدار الدورات العديدة الماضية، استعرضت لجنة التنسيق الإدارية الاتجاهات وتناولت بالبحث مسائل السياسة العامة ذات الصلة بالبرنامج الجديد في إطار البنود المختلفة للبرنامج. وفي ضوء نتيجة التقييم الأول الذي أجرته الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين لتنفيذ البرنامج الجديد، أدرجت مسألة استجابة منظومة الأمم المتحدة لتحديات الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في جدول أعمال الدورة العادية الثانية للجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٤.

٢٩ - وفي إطار البرنامج الجديد، تم بصفة رسمية إنشاء جهازين بغية معاونة الأمين العام، وهما: (أ) فريق الشخصيات الرفيعة المستوى، ويتولى مكتب المنسق الخاص تقديم الخدمات له، و (ب) فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، التي توجد الأمانة الخاصة بها داخل اللجنة الاقتصادية لافريقيا. (انظر أيضا الفقرة ١٦ (أ) أعلاه). وسيعمل فريق الشخصيات الرفيعة المستوى على وضع توصيات عملية بشأن تنفيذ البرنامج الجديد (انظر الفقرة ١٨ (أ) أعلاه)؛ وطلبت الجمعية العامة، في الفقرة ٢ من القرار ٢١٤/٤٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أن يجري توفير هذه التوصيات للدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالتنسيق في إطار البرنامج ٤٥، تنص الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ على أن يتولى البرنامج الفرعي ١، مكتب المنسق الخاص لافريقيا وأقل البلدان نموا، تعزيز التعاون بين مراكز التنسيق في المقر وفي أديس أبابا فيما يتعلق بالأنشطة ذات الصلة بالانتعاش الاقتصادي والتنمية والتحول في افريقيا[٢٧]. وفي تقرير لبعثة تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي صادر في أيار/مايو ١٩٩٣ بشأن دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبرنامج الأمم المتحدة الجديد، أشارت البعثة إلى أنه لن يكون بإمكانها التأكد من وجود بعض الوسائل

الرسمية لتنسيق أنشطة البرنامج ٤٥؛ ومع ذلك فإنه ليس هناك شك في أن البرنامج الجديد لن يحقق نجاحا إذا ما نفذت الأنشطة الواردة في البرامج الفرعية الثلاثة بطريقة غير منسقة. وتذكر وثيقة المشروع الصادرة في تموز/يوليه ١٩٩٣ بشأن دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لرصد تنفيذ البرنامج الجديد أن دور اللجنة الاقتصادية لافريقيا، بوصفها الوكالة المنفذة لهذا المشروع، يتطلب أن تتولى تنسيق الأنشطة في إطار هذا المشروع؛ وستقوم بإنشاء آليات للتغذية المرتدة المتبادلة بين وحدة المشاريع في أديس أبابا والوحدات الموجودة في الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك. وسيتم الاضطلاع بهذا بغية تلافي ازدواج الأنشطة (على سبيل المثال المحاضرات التي تخاطب نفس جمهور المستمعين) أو لتلافي تقديم تقارير متناقضة أو غير متناغمة[٢٨].

باء - البرنامج الفرعي ٢، رصد وتقييم ومتابعة تنفيذ برامج العمل، بما في ذلك جوانبها المالية

١ - الأنشطة المضطلع بها، ١٩٩٢-١٩٩٣

٣٠ - في عام ١٩٩٣، تحددت الأهداف الرئيسية للبرنامج الفرعي ٢ على الصعيد التنفيذي على النحو التالي: (أ) تحسين الجانب التنسيقي لرصد البرنامج الجديد، والانتقال من المشاورات المخصصة إلى اعتماد إطار موحد للعمل قائم على أساس البرامج الداعمة بصورة متبادلة؛ (ب) إنشاء شبكة للرصد، وإشراك الدول الأعضاء فيها عن كثب. ووفقا لهذه الأهداف، ساهم البرنامج الفرعي خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ في خطة العمل على نطاق المنظومة، وأعد التقرير المتعلق بتنفيذ البرنامج الجديد وقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين[٢٣]. وشملت مهمة تقديم خدمات الأمانة إلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التحضير لعقد ثلاثة اجتماعات لفرقة العمل واجتماعين لفريقها العامل وتقديم الخدمات لها. وقدمت دراسات وأوراق معلومات أساسية إلى الاجتماعات والمؤتمرات الأخرى، ومنها اجتماعات فريق الشخصيات الرفيعة المستوى، والاجتماع الاستشاري لمنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واللجنة الاقتصادية لافريقيا، واجتماعات الأمانة المشتركة لمنظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ومصرف التنمية الافريقي، ودورات اللجنة التوجيهية الدائمة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية. وأوفد بعثتين إلى المناطق دون الإقليمية تتعلق بإنشاء شبكة رصد إقليمية لتنفيذ البرنامج الجديد. وقد أعد البرنامج الفرعي، فيما يتعلق بتحليل التدفقات المالية المتاحة والمطلوبة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا، وهو جزء من برنامج عمله لفترة السنتين، دراستين، إحداهما عن تدفقات الموارد على افريقيا والأخرى عن استراتيجيات تعبئة الموارد المالية من أجل افريقيا.

٢ - التنسيق على الصعيد الإقليمي

٣١ - اجتمعت أمانات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في نيسان/أبريل ١٩٩٢ لاستعراض التقـــدم المحرز في مجال التعاون بين منظمـــة الوحدة الافريقية ومنظومة الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بخطة العمل على نطاق المنظومة، اتفق على أن تـُبذل جهود للاضطلاع بأنشطة مبتكرة وتقديم موارد إضافية للموارد القائمة. ولاحظ الاجتماع أنه فيما يتعلق بتحديد أنشطة معينة يتعين الاضطلاع بها، ستكون هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات على الصعيدين المؤسسي (أي منظمة الوحدة الافريقية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة) والحكومي الدولي. وجرى التشديد على أن تشترك أمانة منظمة الوحدة الافريقية بصورة أكبر في متابعة وتقييم ورصد تنفيذ البرنامج الجديد. وفي هذا الصدد، لوحظ أن اللجنة التوجيهية الدائمة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية تقوم بعمل ترتيبات لإنشاء جهاز مشترك فيما بين البلدان الافريقية والذي سيعمل في إطار الجهاز العالمي المتصور. واقترح أن تدعى منظمة الوحدة الافريقية، عند اللزوم، للتحدث أمام هذا الجهاز الرفيع المستوى المشترك بين الوكالات مثل لجنة التنسيق الإدارية[٢٩]. ومنظمة الوحدة الافريقية عضو كامل بفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا والتابعة للأمم المتحدة؛ ويشترك خبير من منظمة الوحدة الافريقية في أعمال فريق الشخصيات الرفيعة المستوى.

٣٢ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، أكدت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات ضرورة ايضاح مفهوم خطة العمل على نطاق المنظومة بعينه، وبخاصة هل المقصود بهذا المفهوم توجيه الاجراءات التي تتخذها فـــرادى الوكالات من أجل بلـــوغ البرنامـــج الجديـــد أو أن المقصود به ايجاد إطار للبرمجة المشتركة. وفيما يتعلق بذلك، فقد سلم الاجتماع بصعوبة الجمع بين العديد من الوكالات في تنفيذ أنشطة مشتركة. بيد أن الاجتماع لاحظ أن النهج الفردية الجاري اتباعها لم تأت بالأثر المرتقب. واتفق الاجتماع على الخروج بالاستنتاجات الرئيسية التالية:

(أ) يتعين على فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، بينما تهدف إلى تعزيز الاتساق والتنسيق بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة في افريقيا ليكون لها أثر أكبر على جميع الصعد، أن تسعى أيضا إلى أن تصبح محفلا لتبادل الرأي حول قضايا التنمية في افريقيا في غضون تبلورها؛

(ب) ينبغي لخطة العمل على نطاق المنظومة أن تفضي إلى قيام منظومة الأمم المتحدة بأنشطة أكثر تكاملا، ولا سيما داخل فرادى البلدان، بما في ذلك في إطار البرمجة القطرية؛

(ج) بالنسبة لفرادى الوكالات ينبغي الأخذ بالمرونة وذلك بغية العمل بصورة تدريجية على تكييف خططها المتوسطة الأجل مع الأولويات التي تتضمنها خطة العمل على نطاق المنظومة.

٣٣ - وفيما يتعلق بالتنقيحات المرتقبة لخطة العمل على نطاق المنظومة، اقترح الفريق العامل التابع لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، أن تركز هذه التنقيحات على الأثر الناجم عن أنشطة الوكالات، وأن تشير النصوص المنقحة للخطة أيضا إلى غير وثائق الأمم المتحدة المناسبة، ولا سيما إلى برامج العمل الإقليمية الافريقية. وورد في الفقرة ٩٨ من تقرير عام ١٩٩٣ عن تنفيذ البرنامج الجديد أن التحسينات الأخرى لتحقيق الاتساق تتضمن اصلاح نظام الإبلاغ عن الأداء بحيث يعكس الفعالية والأثر على صعيد المنظومة بكاملها أكثر منه على مستوى كل هيئة على انفراد[٢٣]. وكما أوصت لجنة البرنامج والتنسيق[١١]، تقوم فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، في عام ١٩٩٤، باستكمال الخطة وذلك بغية ادماج مختلف برامج منظومة الأمم المتحدة؛ ويتم ذلك مع إيلاء الاعتبار اللازم لتطور الاستراتيجيات الإنمائية الافريقية لما لها من أهداف مشتركة مع البرنامج الجديد. وفي هذا الصدد، تعهدت اللجنة الاقتصادية لافريقيا وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات بالقيام، ضمن أمور أخرى، بإجراء تحليل لأهداف البرنامج الجديد وكذلك لمعاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الافريقية، بهدف ايجاد التناسق بين البرامج وإبرازها في إطار البروتوكولات القطاعية التي تقوم بإعدادها الأمانة المشتركة لمنظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ومصرف التنمية الافريقي.

٣٤ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٣ شرعت اللجنة الاقتصادية لافريقيا في تشغيل شبكة إقليمية لتنسيق أنشطة رصد البرنامج الجديد، على أن ينشأ لها مراكز تنسيق وطنية يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتنص وثيقة المشروع الخاصة بالبرنامج الإنمائي على تخصيص خمسة موظفين وطنيين من الفئة الفنية وشهري عمل في الخدمات الاستشارية لكل من البلدان الافريقية الثلاثة والخمسين على أن تتحمل ميزانيات البرامج القطرية نفقاتها[٣٠]. وردا على استفسارات وحدة التقييم المركزي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أفادت أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا أن

"الفكرة المبدئية كانت أن ينشأ داخل كل مكتب تابع للممثل المقيم القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مركز تنسيق يقدم بصفة دورية تقارير عن السياسات والاجراءات المعتمدة على الصعيد الوطني، وتناط بهذا المكتب أنشطة التثقيف والإعلام. وبات واضحا أن الاستراتيجيات البرنامجية للأمم المتحدة وللبرنامج الإنمائي على المستوى القطري لا تتضمن بصورة فعالة الشروط الأساسية لتنفيذ البرنامج الجديد. وعلى الصعيد دون الإقليمي، فإنه ينتظر من المراكز المتعددة الجنسيات للبرمجة وتخطيط العمليات التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا أن تقوم، بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية، بتناول مسألة إعداد تقرير مرحلي تستفيد فيه مما تقدمه

مراكز تنسيقها الوطنية من مدخلات في مجموعة الوزارات في كل دولة عضو. وعلى المستوى الإقليمي، فإن أمانة فرقة العمل ستتولى، تساندها في ذلك الإدارات الفنية في اللجنة الاقتصادية في افريقيا، إعداد تقرير مرحلي إقليمي يقدم، بعد أن تستعرضه فرقة العمل، إلى أجهزة الاستعراض في الأمم المتحدة، والمزية التي تنطوي عليها هذه الشبكة أنها تتيح مشاركة أكبر للدول الأعضاء وتسمح بعملية رصد التنفيذ بفعالية أكبر. بيد أن الموارد المالية المتاحة بموجب المشروع لن تمكن اللجنة الاقتصادية لافريقيا من أن تعزز في آن واحد أنشطة الرصد المركزية التي تقوم بها كما كان مطلوبا في بادئ الأمر في صورة وظيفة اضافية من الفئة الفنية ومتطوع واحد من متطوعي الأمم المتحدة".

جيم - البرنامج الفرعي ٣، شن حملة لإيجاد وعي عالمي

١ - الأنشطة المنفذة في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣

٣٥ - رأت بعثة التقييم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والموفدة في أيار/مايو ١٩٩٣ أن نشر المعلومات عن طريق وسائط الإعلام سيكون العنصر المؤدي إما إلى نجاح البرنامج الجديد أو إخفاقه، وأن أكثر الوسائل فعالية لإيجاد وعي عالمي هي نشر فصلية "انتعاش افريقيا" (Africa Recovery) وتوزيعها توزيعا صحيحا واستخدام وسائط الإعلام الجماهيرية. وفيما يتعلق بفصلية "انتعاش افريقيا"، قيل للبعثة في مقر الأمم المتحدة وفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية أن هذه الفصلية يقرأها المانحون والمتلقون على السواء وأن جلساتها الإعلامية غير متحيزة وتدخل في صميم الموضوع. وتصدر فصلية "انتعاش افريقيا" بالانكليزية (٠٠٠ ٢٣ نسخة) وبالفرنسية (٠٠٠ ٨ نسخة)؛ ويدخل في عداد جماهير القراء المستهدفة، وسائط الإعلام وممثلو الوكالات الإنمائية، وكبار رجال الأعمال، والمنظمات غير الحكومية، والوسط الأكاديمي، ومقررو السياسات المتعلقة بافريقيا على المستويين المتعدد الأطراف والثنائي. ويجدر بالإشارة أيضا أن هذه الفصلية نالت "جائزة الصحافة المهتمة بالمجاعة العالمية" مرتين (في عام ١٩٨٨ مع صحيفة The Washington Post وفي عام ١٩٩٢ مع مجلتي Atlantic Monthly و Newsweek). وفصلية "انتعاش افريقيا" هي الوحيدة من بين منشورات الأمم المتحدة التي نالت هذه الجائزة. وأجرت وحدة التقييم التابعة لإدارة شؤون الإعلام دراسة استقصائية لقراء هذه المجلة في أواخر عام ١٩٩٣ كان الهدف العام منها تكوين صورة دقيقة عمن يقرأ هذا المنشور، وقياس مدى فائدة المعلومات التي يوفرها، واستطلاع سبل تحسينه[٣١].

٣٦ - وشملت الأنشطة الأخرى، خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، إصدار عدة ورقات إعلامية عن نخبة من المواضيع استهدفت جمهور المتخصصين؛ وصدرت كراسات لجماهير أقل تخصصا؛ وتعد مواد المعلومات

الأساسية عند الطلب، وجرى تنظيم بضع جلسات إعلامية. ونظمت ارتباطات للتحدث في اجتماعات دولية لمنظمات غير حكومية وهيئات برلمانية، كالمشاورة التي عقدت في نيسان/ابريل ١٩٩٣ مع موظفين من كونغرس الولايات المتحدة وحكومتها عن الديون. وأعدت مجموعتان صحفيتان وحررت عدة مقالات للنشر في صحف رئيسية دولية وافريقية. وصدرت في صحيفتي The New York Times و Le Monde ومجلة The Economist وفي صحف دولية أخرى، مقالات تصف الأزمات التي تواجهها هذه القارة، وذلك بالاستناد إلى المعلومات المنشورة في فصلية "انتعاش افريقيا" ومنشورات أخرى. وساهمت البرامج العادية لإدارة شؤون الإعلام، بدورها، في جهود وحدة انتعاش افريقيا[٣٢].

٣٧ - وهناك عدد من الأنشطة غير إنتاج المواد الإعلامية لم ينفذ تماما، ومن هذه الأنشطة حلقات دراسية لكبار الصحفيين من البلدان المانحة والبلدان الافريقية، وتغطية المؤتمرات الافريقية. ويتمثل أحد أهداف البرنامج الفرعي ٣ في توفير الدعم الإعلامي لأنشطة البرنامجين الفرعيين ١ و ٢. وفي هذا الصدد، كان على البرنامج الفرعي ٣ أن ينظم ويقيم اتصالات منتظمة مع وسائط الإعلام وغيرها من المجموعات الهامة المستهدفة، مثل البرلمانيين والمنظمات غير الحكومية، بغية الحصول على الدعم اللازم للإجراءات المضطلع بها أو التي يجب الاضطلاع بها؛ ولم ينفذ هذا النشاط بالقدر المرجو[٣٣].

٣٨ - وإدارة شؤون الإعلام مسؤولة حاليا عن منشورين فصليين هما "وقائع الأمم المتحدة" و "انتعاش افريقيا". وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، كان لدى منشور "وقائع الأمم المتحدة" أربع وظائف من الفئة الفنية وخمس من فئة الخدمات العامة، ولدى منشور "انتعاش افريقيا" وظيفتان من الفئة الفنية واثنتان من فئة الخدمات العامة، ممولة من الميزانية العادية. وهناك فضلا عن ذلك ثلاث وظائف، إحداها من الفئة الفنية واثنتان من فئة الخدمات العامة، لموظفي فصلية "انتعاش افريقيا"، ممولة من المساهمات الخارجة عن الميزانية، وهذه المساهمات آخذة الآن بالتناقص (انظر الفقرة ٢٢ أعلاه)؛ وحتى تموز/يوليه ١٩٩٣، كانت هناك وظيفة رابعة من الفئة الفنية ممولة من هذه المساهمات ولكن تعين إلغاؤها.

٢ - تنسيق أنشطة الإعلام

٣٩ - يظهر قدر ما من التداخل بين محتويات المواد الإعلامية، ولا سيما الرسائل الإخبارية والكراسات، التي صدرت عن إدارة شؤون الإعلام ومكتب المنسق الخاص لافريقيا وأقل البلدان نموا في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ (انظر الفقرة ٢٦ أعلاه). وقد برمج المكتب للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ عدة مواد إعلامية يمكن أن تصدرها إدارة شؤون الإعلام أو تصدر بالتعاون الوثيق معها، كالرسائل الإخبارية، والملصقات الترويجية ومواد الفيديو[٣٤]. ويوصي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في وثيقة المشاريع الصادرة في تموز/يوليه ١٩٩٣ بشأن دعمه للبرنامج الجديد، بتعزيز قدرة وحدة نشر فصلية "انتعاش افريقيا"، لضمان تخصيص صفحات

إضافية في كل عدد من أعدادها لأنشطة البرنامج الجديد[٣٥]. وفيما يتعلق بمسألة الجهة العليا التي تكون فصلية "انتعاش افريقيا" مسؤولة أمامها، أوصى البرنامج الإنمائي بإنشاء مجلس تحرير يتألف من البرنامج الإنمائي ومكتب المنسق الخاص لافريقيا وأقل البلدان نموا وإدارة شؤون الإعلام.

٣ - ضرورة زيادة الدعاية والتوعية

٤٠ - لاحظت بعثة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٢، كما ذكر أعلاه في الفقرة ٩ (ب) '٢'، أنه يتعين أن يكون أول عمل يتولاه المشروع الذي يخلف برنامج العمل توعية جميع المستعملين النهائيين بوجود برنامج جديد بالفعل، هو البرنامج الجديد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، أحاط الفريق العامل التابع لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات علما

> "بالحاجة الماسة إلى الشروع على نطاق أوسع في تنفيذ كلا البرنامج الجديد وخطة العمل على نطاق المنظومة، بغية زيادة الوعي العالمي. ويمكن القيام بذلك في أثناء اجتماعات لجنة التنسيق الإدارية أو من خلال الآلية المعمول بها لدى كل منظمة. واقترح الفريق العامل أيضا أن يجري الاضطلاع، بالإضافة إلى الإجراءات المتوقعة من الأمين العام، بأنشطة توعية محددة، كحلقات العمل والحلقات الدراسية والكتيبات. ورأى الاجتماع أيضا، باقتناع شديد، أنه ينبغي أن تشمل عملية التوعية تعبئة وسائط الإعلام من أجل توعية المجتمع الدولي بوجه عام والدول الافريقية الأعضاء بوجه خاص".

وفي المناقشة التي عقدت في دورة الجمعية العامة الثامنة والأربعين بشأن تنفيذ البرنامج الجديد، صرح الأمين التنفيذي لمنظمة الوحدة الافريقية، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣[٣٦]، بأن زيادة الدعاية والتوعية واشتراك المنظمات غير الحكومية أمور ضرورية للحيلولة دون أن يلقى البرنامج الجديد مصير البرامج السابقة. وقد دعت الجمعية العامة الأمين العام، في الفقرة ١٠ من قرارها ٢١٤/٤٨، إلى أن يعزز طاقة وقدرة الأمانة العامة على زيادة الوعي الدولي بالإجراءات الدولية والافريقية العاجلة المطلوبة للتغلب على الأزمة الاقتصادية في افريقيا.

٤١ - وتساهم جميع البرامج الفرعية للبرنامج ٤٥، إلى حد ما، في زيادة الوعي الدولي. وعلى سبيل المثال، من المقرر أن يقوم مكتب المنسق الخاص لافريقيا وأقل البلدان نموا بمساعدة الأمين العام في تنسيق الحوار العالمي حول أكثر الأولويات الافريقية إلحاحا، والدعم بالموارد اللازم لمعالجة هذه الأولويات؛ وتشمل الأنشطة في هذا الصدد تنظيم مؤتمرات رئيسية، وتزويد الوفود في المقر بالمعلومات اللازمة، وتنظيم جلسات إعلامية للصحفيين الدوليين[٣٧]. ويضاف إلى ذلك أن خطة العمل على نطاق المنظومة لعام ١٩٩٢

أبرزت أنشطة رئيسية لما لا يقل عن ١٣ من أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها وهيئاتها، موجهة نحو إيجاد وعي عالمي بالحالة في افريقيا[٣٨].

دال - تنفيذ البرنامج الجديد: أوجه القلق المعرب عنها

٤٢ - لقد كانت الجمعية العامة قد رحبت، في القرار ١٤٨/٤٧، بما تم عام ١٩٩١ من اعتماد برناج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، فقد أسفت لأن آلية تنفيذه لم تعمل حتى الآن، وأكدت مسيس الحاجة لاتخاذ التدابير المناسبة بغية تنفيذه وفقا لقرارات الجمعية العامة. وفي أيار/مايو ١٩٩٣، طلب مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا في اجتماعه التاسع عشر من الأمين العام أن يعزز، من خلال تدابير محددة، دور اللجنة الاقتصادية لافريقيا كقائد فريق ومنسق لأنشطة منظومة الأمم المتحدة بمنظور إقليمي لضمان التنفيذ الرشيد للأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية في افريقيا في إطار البرنامج الجديد (القرار ٧٦٩ (د - ٢٨)). ولاحظ مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تقريره لعام ١٩٩٣ عن دور البرنامج الإنمائي في تنفيذ البرنامج الجديد[٣٩]، أن هذا البرنامج لم يصبح حتى الآن جهة التنسيق اللازمة لتحفيز الدعم الدولي والإقليمي لتنمية افريقيا. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، قال رئيس مجموعة الـ ٧٧ نيابة عن بلدان المجموعة، في أثناء المناقشة التي عقدت بشأن البرنامج الجديد في دورة الجمعية العامة الثامنة والأربعين، إنه "إذا ما أريد إعطاء زخم حاسم للاستراتيجيات التي ووفق عليها فمن الضروري تنفيذ البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا تنفيذا كاملا واعتماد التدابير اللازمة من جانب المجتمع الدولي - وبشكل خاص من جانب البلدان المتقدمة النمو والأمم المتحدة والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف"[٤٠]. وأكدت الجمعية العامة، في القرار ٢٥/٤٨ المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير مناسبة لكفالة تنفيذ البرنامج الجديد، ولا سيما في مجالات تدفق الموارد وتخفيف عبء الدين وتنويع الاقتصادات الافريقية.

سادسا - التوصيات

ألف - توصيات بشأن البرنامج ٤٥

٤٣ - نبعث بعض النتائج من الاستعراض الشامل للبرنامج ٤٥ الوارد في هذا التقرير: والتوصيات التالية تستند إلى هذه النتائج وترمي إلى تعزيز الوظيفة التنسيقية للبرنامج ٤٥ وتقوية تنفيذ البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات.

٤٤ - وترد في الفقرات ١٨ و ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ الواردة أعلاه النتائج المتصلة بفريق الشخصيات الرفيعة المستوى المعني بالتنمية في افريقيا.

التوصية ١ - فريق الشخصيات الرفيعة المستوى المعني بالتنمية في افريقيا: ينبغي أن تقدم توصيات فريق الشخصيات الرفيعة المستوى المعني بالتنمية في افريقيا التي لها آثار على نطاق المنظومة إلى لجنة التنسيق الادارية عن طريق القنوات الملائمة لمساعدتها في وضع منظومة الأمم المتحدة نهجا متناسقة في إطار آلية لجنة التنسيق الادارية، بالنسبة للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا، بما في ذلك الانتعاش والتنمية.

٤٥ - وترد في الفقرات ١٤ و ١٨ (ب) و ٢٨ ومن ٣١ الى ٣٣ النتائج المتصلة بخطة العمل على نطاق المنظومة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا.

التوصية ٢ - خطة العمل على نطاق المنظومة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا: ينبغي أن يركز أول تنقيح لخطة العمل على نطاق المنظومة على أثر برامج ومشاريع منظومة الأمم المتحدة بالنسبة لأولويات وأهداف البرنامج الجديد، مع وضع الاستراتيجيات الانمائية الافريقية في الاعتبار الواجب.

التوصية ٣ - آلية لجنة التنسيق الإدارية: ينبغي أن تضمن آلية لجنة التنسيق الإدارية، ولا سيما اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، أن المنظمات الأعضاء في لجنة التنسيق الإدارية ستبذل جهودا متضافرة للعمل على تنفيذ البرنامج الجديد عن طريق اجراءات ملموسة ورسم السياسات. وينبغي استعراض البرامج القائمة التي تقوم بها المنظمات الأعضاء في لجنة التنسيق الإدارية والجهات المانحة الثنائية على الصعيد القطري، في سياق فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا وخطة العمل على نطاق المنظومة، لكي يضمن أنها ستعكس المجالات ذات الأولوية للبرنامج الجديد.

٤٦ - وترد في الفقرات ٨ و ٢٦ و ٢٧ و ٤٢ النتائج المتصلة بتعبئة الموارد.

التوصية ٤ - تعبئة الموارد: ينبغي أن يتضمن برنامج العمل للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ للبرنامج الفرعي ١، "تعبئة الموارد"، الأنشطة المحددة التي تتناول مشكلة ديون افريقيا في سياق البرنامج الجديد. وينبغي أن تكون لهذه الأنشطة أعلى أولوية. وينبغي أن يقدم البرنامج الفرعي بصفة خاصة الدعم الموضوعي للفريق العامل التابع لفريق الشخصيات الرفيعة المستوى المعني بالديون الافريقية الذي

أنشأه الأمين العام؛ وينبغي أن تعقد مشاورات منتظمة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لافريقيا والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات المالية ذات الصلة، بشأن الاستراتيجيات المشتركة التي يتعين وضعها. وينبغي أن تنقل الخبرة الاضافية إلى البرنامج الفرعي ١، حسب الاقتضاء، للاضطلاع بهذه الأنشطة.

٤٧ - وترد في الفقرات ٣٧-٤١ النتائج المتصلة بالأنشطة الإعلامية.

التوصية ٥ - تنسيق الأنشطة الإعلامية: ينبغي إنشاء مجلس تحرير يتألف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب المنسق الخاص لافريقيا وأقل البلدان نموا وإدارة شؤون الإعلام واللجنة الاقتصادية لافريقيا من أجل توفير المشورة اللازمة لكل المواد الإعلامية التي تنتجها الأمم المتحدة في سياق البرنامج ٤٥؛ وينبغي أن يضمن مجلس التحرير أن هذه المواد الإعلامية تتضمن معلومات موضوعية ملائمة ومنصفة كما طلب ذلك قرار الجمعية العامة ٤٤٨/٤٨. وينبغي أن يعمل محرر نشرة "انتعاش افريقيا" أمينا للمجلس.

التوصية ٦ - الحاجة إلى دعاية أكبر: ينبغي تطوير الدعم الإعلامي لأنشطة البرنامجين الفرعيين ١ و ٢ وينبغي تنسيقه في إطار البرنامج الفرعي ٣، الذي ينبغي أن توفر له موارد كافية للاضطلاع بهذه الأنشطة. وينبغي تنسيق هذه الأنشطة مع البرامج الإعلامية ذات الصلة التي تقوم بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٤٨ - ترد في الفقرات ٩ و ١٠ و ٢٢ و ٢٥ و ٣٨ و ٤٢ النتائج المتصلة بموارد أنشطة البرنامج ٤٥.

التوصية ٧ - موارد أنشطة البرنامج ٤٥: إذ توضع في الاعتبار الأولوية العالية التي تمنح لافريقيا في الخطة المتوسطة الأجل الحالية، ينبغي أن يستعرض مجموع الدعم المالي المقدم للبرنامج ٤٥ عن طريق الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية، بما في ذلك المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك لتحديد ما إذا كان المستوى المتوقع للموارد سيكون كافيا للاضطلاع بالأنشطة المكلف بها طيلة الفترة التي يغطيها البرنامج الجديد.

باء - توصيات بشأن إجراء دراسة على نطاق المنظومة

٤٩ - إذا كانت هناك حاجة إلى أي متابعة لهذا التقرير، فينبغي أن تعالج مسألة فعالية الاستجابة على نطاق المنظومة للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا، بما في ذلك الانتعاش والتنمية. ويمكن أن تضم هذه الدراسة على نطاق المنظومة المواضيع المذكورة أدناه:

(أ) تعبئة الموارد: فعالية أنشطة منظومة الأمم المتحدة في سياق البرنامج الجديد في تعبئة موارد إضافية للانتعاش الاقتصادي في افريقيا؛

(ب) الأنشطة على الصعيد الوطني والصعيد الإقليمي: فعالية الشبكة الاقليمية، التي شرع فيها في عام ١٩٩٣، في تنسيق رصد البرنامج الجديد وأنشطة المتابعة على الصعيد الوطني. ومن بين المسائل التي يمكن أن تدرس طبيعة ودرجة مشاركة الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية؛ وجدوى إنشاء مركز تنسيق داخل كل مكتب من مكاتب الممثل المقيم القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للاضطلاع بأنشطة الشبكة؛

(ج) الإعلام: الفعالية من حيث التكلفة للأنشطة الحالية على نطاق المنظومة في مجال التوعية وإيجاد الوعي، بما في ذلك تعزيز الحلقات الدراسية وحلقات العمل. ويمكن أيضا أن تدرس إمكانية الاعتماد اعتمادا أكبر على منتجات إعلامية من خارج الأمم المتحدة.

٥٠ - ويمكن لدراسة المتابعة أيضا أن تستعرض كفاية هيكل وتنسيق آليات البرنامج ٤٥ وآليات تنسيقه، وذلك في ضوء نتائجها فيما يتعلق بفعالية الاستجابة على نطاق المنظومة للحالة الاقتصادية الحرجة والانتعاش والتنمية في افريقيا.

التوصية ٨ - دراسة على نطاق المنظومة تقوم بها وحدة التفتيش المشتركة: نظرا لنطاق ولاية وحدة التفتيش المشتركة التي تتمتع بالقدرة على تقييم عمل الوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، يوصي بأنه اذا قررت لجنة البرنامج والتنسيق أن من المطلوب إجراء دراسة متابعة بشأن فعالية أنشطة منظومة الأمم المتحدة في سياق البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، فإنه ينبغي أن تضطلع بالدراسة وحدة التفتيش المشتركة.

جيم - الاستعراض الحكومي الدولي المتخصص

٥١ - التوصية ٩ - الاستعراض الحكومي الدولي المتخصص: ينبغي أن يقدم هذا التقرير إلى مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا لاستعراضه.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ٦ (A/47/6/Rev.1)، المجلد الأول.

(٢) المرجع نفسه، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ١٦ (A/48/16)، الفقرة ٣٥.

(٣) المرجع نفسه، الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم ١٦ (A/42/16)، الفقرة ٢٣٦.

(٤) E/AC.51/1992/5، الفقرة ٤٨١.

(٥) انظر في جملة أمور A/41/683/Add.1، الفقرات ١٢ و ١٣ و ١٦؛ DP/1991/16، الفقرتان ٩ و ١٠؛ قرار الجمعية العامة ٢٧/٤٣، المرفق، الفقرة ٤٢.

(٦) A/46/280، المرفق.

(٧) عقدت المائدة المستديرة بين الشمال والجنوب في حزيران/يونيه ١٩٩١ بناء على دعوة الحكومة الكندية؛ وحضرها ٤٠ مشاركا من ١٩ بلدا، ثلثهم تقريبا من افريقيا؛ وكانت ممثلة أيضا المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، في معظم الأحيان على أعلى مستوى، ومن بينها مصرف التنمية الافريقي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وأوكسفام، واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واللجنة الاقتصادية لافريقيا، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية.

(٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ١٦، (A/44/16)، الفقرات ١٢٠-١٢٣.

(٩) المرجع نفسه، الدورة الخامسة والأربعون، الملحق رقم ١٦ (A/45/16).

(١٠) E/1992/11، الفقرتان ١٦ و ١٧.

(١١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ١٦، (A/47/16).

الحواشي (تابع)

(١٢) المرجع نفسه، الملحق رقم ٦ (A/47/6/Rev.1).الفقرات ٤٥-٦ و ٤٥-٧ و ٤٥-٩.

(١٣) المرجع نفسه، الفقرتان ٤٥-١٢ و ٤٥-١٣.

(١٤) المرجع نفسه، الفقرتان ٤٥-١٦ و ٤٥-١٧.

(١٥) المرجع نفسه، الفقرة ٤٥-١٠.

(١٦) انظر في جملة أمور DP/1990/16، الفقرة ١٠، و E/AC.51/1992/5، الفقرة ٤٨٣.

(١٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٦ (A/46/6/Rev.1)، الفقرات ١١ ألف - ٢٦ - ٣٨؛ والإضافة، الباب الأول.

(١٨) RAF/93/004/A/01/51، الصفحات ٦ و ٧ و ٢٠-٢٢ من النص الأصلي والمرفق.

(١٩) A/48/6 (الباب ٨)، الفقرات ٨-١٢٨ - ١٤٢.

(٢٠) A/C.5/48/64؛ A/48/810.

(٢١) نشرة "انتعاش افريقيا"، المجلد ٧، الرقم ٢، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، الصفحة ١.

(٢٢) A/48/336 و A/48/335.

(٢٣) A/48/334.

(٢٤) DP/1993/17، الفقرات ١ و ٢٤-٢٥.

(٢٥) A/46/6/Rev.1/Add.1، الفرع 'ثالثا' - ١١ ألف، الفقرة ١٦٣.

الحواشي (تابع)

(٢٦) E/AC.51/1992/5، الفقرة ٥٢٤.

(٢٧) A/47/6/Rev.1، **الفقرة ٤٥-٢٠**.

(٢٨) **المشروع** RAF/93/004/A/0451، **الصفحات ٩ و ١١ و ١٢**.

(٢٩) A/47/453/Add.1، **الفقرات ٢٥-٣١**.

(٣٠) **المشروع** RAF/93/004/A/01/51، **الصفحات ٩ و ١٣ و ٢٠**.

(٣١) **انظر** A/AC.198/1993/5، **الفقرة ٦** (أ).

(٣٢) A/48/407، **الفقرات ٦٢ - ٦٧**.

(٣٣) **انظر في جملة أمور** A/46/6/Rev.1/Add.1، **الفرع 'ثالثا' - ١١ ألف، الفقرتان ١٤٨** (ج) **و ١٨٦**؛ A/48/407، **الفقرتان ٦٤ و ٦٥**.

(٣٤) **انظر في جملة أمور** A/48/6 (**الباب ٨**)، **الفقرة ٨-١٣٢** (٤).

(٣٥) **المشروع** RAF/93/004/A/01/51، **الصفحات ١٠ و ١٩ - ٢٠**.

(٣٦) A/48/PV.50.

(٣٧) **المشروع** RAF/93/004/A/01/51، **الصفحتان ١٦ و ١٨**.

(٣٨) E/AC.51/1992/5، **الفقرات ٤٧٩-٥٠٧**.

(٣٩) DP/1993/17، **الفقرة ٤**.

(٤٠) A/48/PV.49.